**تقرير حول مقترحات التزامات الخطة الوطنية الخامسة لشراكة الحكومات الشفافة 2021-2025**

**ملخص عام للتحديات المقترحة:**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|  | **اسم مقدم الطلب/ المحافظة** | **ما هي التحديات التي يغطيها الالتزام المقترح؟** | **ما هي المشكلة العامة التي يعالجها الالتزام؟** | **ما هو الالتزام المقترح لحل المشكلة التي ذكرتها؟** | **كيف يمكن أن يساهم الالتزام المقترح في حل وتحسين المشكلة العامة؟** | **كيف يرتبط هذا الالتزام المقترح بمعايير الحكومة الشفافة؟** | **ما هي أنشطة محاور الالتزام المقترح؟ (أنشطة ذات مخرجات يمكن قياسها)** | **كيف يرتبط الالتزام المقترح بأولويات الأردن وخططه والتزاماته واستراتيجياته الدولية؟ الرجاء التوضيح ما أمكن وذكر هذه الخطط والاستراتيجيات التي ترتبط بالالتزام المقترح؟** |
| **فرد** | | | | | | | | |
| 1 | علاء الدين عواد سالم ال خطاب / معان | تحسين الخدمات العامة، زيادة النزاهة العامة، ادارة الموارد العامة بطريقة أكثر فاعلية | تردي الخدمات العامة المقدمة من قبل الحكومة | إشراك الشباب في اتخاذ القرار ووضع لجان رقابية من المجتمعات المحلية بالإضافة الى زيادة التنسيق بين اصحاب القرار والمؤسسات التنفيذية في الاردن | عندما تكون هنالك لجان من مجتمعية رقابية على قرارات الحكومة ومتطلعة على نفقات وموازنات الحكومة وتتألف من ابناء الوطن الشباب القادرين على العطاء من اجل الوطن والمواطن وباستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة من اجل عمل حملات كسب التايد لقرارات الحكومة وادخال طالع المناظرة على الآراء لاتخاذ الاسلم منها ستزيد الشفافية بين المواطن والحكومة | يساعد هذا الالتزام المقترح على ابتكار طرق جديدة من ضمنها حملات كسب التايد والمناظرات لدعم قرارات الحكومة او رفضها من قبل ابناء وطننا الغالي واضافة لجان شبابية من ابناء المجتمعات لمراقبة سير اعمال الحكومة والتنسيق بين اصحاب القرار والمؤسسات التنفيذية في الدولة لزيادة فعالية القرارات المتخذة من قبل الحكومة وعكس ارادة الشعب على قرارات الحكومة مما يزيد من الشفافية بين الحكومة والشعب ويزيد من المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار | اعطاء دورات تدريب في مجال كسب التايد والمناظرات في كافة مناطق المملكة  تشكل لجان شبابية من ابناء المناطق وتمكينهم من الحصول على المعلومات اللازمة من اجل متابعة أنشطتهم الرقابية  عمل مناظرات بين ابناء المحافظات وأصحاب القرار في المسائل التي تحتاج الى ذلك  عمل حملات كسب تأييد في المحافظات من اجل دعم او مخالفات قرارات الحكومة | يسعى الاردن حل سعيه لدعم مشاركة الشباب في اتخاذ القرار وزيادة الشفافية بين المواطن والمسؤول وزيادة المشاركة الفاعلة من شباب وشابات الاردن في العملية السياسية والانتخابية في الاردن  وهذا ما يعنى به الالتزام المقترح |
| 2 | زينب محمد صباح الزلابيه/ العقبة | تحسين الخدمات العامة، خلق مجتمعات أكثر امانا | عدم وجود رياض اطفال KG1 وحضانات ومراكز ترفيهية مما يتسبب بوجود الاطفال في الشارع وكسب مفاهيم واساليب خاطئة ويساهم في حل مشكلة بطالة السيدات للحد من عمالة اطفالهن | فتح رياض الأطفال وتوفير المستلزمات المناسبة للتعليم والترفيه واساليب التعليم الحديثة وتوفير فرص عمل ل 3 سيدات من المجتمع المحلي لسد | يوفر مكان تعليمي ثقافي للأطفال يطور مواهبهم ويحميهم من التنمرات في الشارع وينتج جيل بفكر حضاري ويساعد بالحد من عمالة الاطفال بتوفير ٣ فرص عمل لسيدات | مشروع تنموي ثقافي يوفر البيئة المناسبة للأطفال ويقدم لهم خلفية عن ادوات التكنولوجيا التي تساعدهم على الابتكار ومن ثم تساهم بإعدادهم للخوض في المجتمع بفكر علمي نير | تعليم  العاب  تدريب  تنمية المواهب وتوفير الادوات اللازمة لتشجيعهم على الابتكار | الاهتمام بالأطفال والتعليم والحد من عمالة الاطفال وتنمية مواهبهم |
| 3 | عنود خلف سلمان البرقان/  عمان | تحسين الخدمات العامة، زيادة النزاهة العامة، ادارة الموارد العامة بطريقة أكثر فاعلية، خلق مجتمعات أكثر امانا | تحسين الخدمات | التدريب وحل المشكلة والمتابعة | المشاركة الفاعلة للحوار المجتمعي والتعاون ما بين جميع الجهات | بمشاركة الحوار نبني مجتمعات امنه | زيادة حرية التعبير والمشاركة والانفتاح وصنع القرار | يجب ان تكون القرارات ذكيه وذات قياس وشفافية واضحة وزيادة حرية التجمع |
| 4 | علي ابراهيم احمد المحاسنه/ جرش | تحسين الخدمات العامة | الطرق المتهالكة التي تتبع للبلديات ول وزارة الاشغال العامة | تشديد الرقابة على عمل البلديات ووزارة الاشغال العامة من خلال مسائلتهم قانونيا عن كل طريق يتبع لاختصاصاتهم بدون وجود تحسين للبنى التحتية | عندما نقوم بتشديد الرقابة والمساءلة قانونيا وذلك بمعاقبة كل موظف داخل البلدية او وزارة الاشغال مقصر في عمله سيكون هناك نقله نوعيه في طرق الاردن الرئيسية والفرعية وذلك ان الكثير من رؤساء البلديات وموظفي وزارة الاشغال العامة مقصرون جدا لحد كبير في عملهم عندما نقوم بتعريضهم للقانون ومحاسبتهم ومسائلتهم سيقوم كل منهم بعمله على اكمل وجه وسينعكس ذالك ايجابيا على البنى التحتيه في الاردن بشكل كبير | يرتبط هذا الالتزام بجميع المعايير الشفافة حيث سيكون بناء على مشاكل واقعيه حقيقة يعاني منها الكثير من المواطنين وستكون جميع المعلومات متاحه للجميع وذلك باستخدام السوشل ميديا واساليب الابتكار والريادة والتطوير | وقف جميع العطاءات التابعة للبلديات وتحويلها الى البلدية نفسها وذلك بان تقوم كل بلديه بشراء ما يلزم من معدات لإصلاح البنى التحتية حيث سينعكس بشكل كبير على البنى التحتيه بالاضافه الى خفض كبير جدا في الهدر المالي الذي يتم عند احالة العطاء الى مقاولين همهم المال وليس البنى التحتيه حيث ان هنالك الكثير من الامور الى لا تحتاج الى عطائات ولكن للاسف يقوم الكثير من موظفي البلديات و وزاترة الاشغال باحالة الكثير من العطائات الى اناس تربطهم علاقه شخصيه بموظفي البلديات و الوزارة  زيادة المسائله والرقابه من قبل المواطنين على جميع المشاريع التي تقوم بها البلديات و وزارة الاشغال  فرض عقوبات وتغليظ القواني على الموظفين لكل من يتجاوز القانون | "من اوليات دولتنا التي تعتبر من المجتمعات الناشئة العمل الدؤوب على تطوير وتحسين وتخطيط العمل الصحيح للتطوير جميع البنى التحتية بإخلاص وصدق وامانه حيث ان استراتيجيات الاردن تعمل بالذات على تطوير البنيى التحتيه التي من شانها تحسين الاوضاع للمواطنين  يرتبط هاذا الالتزام بشكل مباشر ب اولويات الاردن وخططه  1- التخطيط بوقف العطائات واحالتها اما للجيش الاردني الباسل للسلاح الهندسه الملكي  او للبلديات من خلال استخدام اليات البلديات والموظفين العاملين لديها للتوفير اقل تكلفه ماديه على الخزينه  2- رسم دقيق وصحيح و واضح للبنى التحتيه بحيث يكون بشكل منظم ومنسق على ايدي مهره من المهندسين  3- وقف جميع العبثيه والعب بالمال العام وتسيسيه للمصالح الشخصيه " |
| 5 | محمد رزق المجالي/ العقبة | زيادة النزاهة العامة | الفساد بكافة أشكاله بسبب غياب المساءلة | إنشاء وحدات إدارية للحوكمة الرشيدة | من خلال تفعيل المساءلة والمحاسبة | من خلال تفعيل مبادئ الحوكمة الرشيدة | محور التشريعات: نسبة الالتزام بتطبيق القوانين والأنظمة والتشريعات / عدد التشريعات والقوانين غير المفعلة.  محور الخدمات: عدد الخدمات الإلكترونية المؤتمتة | من خلال ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة في كافة المجالات. وبالتالي المنافسة على الترتيب المساءلة والشفافية الدولية |
| 6 | احمد محمد احمد الزواتي/ الزرقاء | ادارة الموارد العامة بطريقة أكثر فاعلية | نقل النفايات | اعطاء الفرصة لكل فرد قادر على نقل النفايات الى مكانها المخصص للعمل بدون اجراءات كثيره | من خلال التفاعل المباشر مع كل من يقدم الخدمة | يمكن الحكومة متابعة والاشراف على العملية كاملة باشهار الارقام سابقا ولاحقا للفكرة من خلال تطبيقات تساعد في تبسيط الاجراءات | تحديد كمية النفايات التى يتم نقلها والدفع المباشر لاي طرف ينقلها مع المحافظة على اليات البلديات والامانة لدعم اي ضعف في اماكن لا نتجح فيها الفكرة وتوفير المشتريات من اليات نظافة وخفض تكاليفها | من خلال تخفيض البطالة واعطاء الفرصة لكل من ينتج (ينقل النفايات ) الى الاماكن المخصصة لها بفتح فرص عمل لهم بدون اية التزامات ورواتب وتكاليف بلا انتاج |
| 7 | خالد سليمان احمد المسلماني/ الزرقاء | خلق مجتمعات أكثر امانا | التماسك الاجتماعي ومنع التطرف | بناء قدرات الشباب من الجنسين في المسرح والموسيقى | يعاني الشباب من الجنسين من عدم تفريغ طاقاتهم وابداعاتهم والمسرح والموسيقى أفضل المجالات لتحقيق التماسك الاجتماعي ونبذ ومنع العنف لان بناء قدرات الشباب في هذه المجالات يجعلهم اكثر وعيا في تقبل الراي والراي الاخر ويصبح لديهم تذوق جمالي ليكونو اكثر قربا من بعضهم | من خلال المسرح والموسيقى يرتبط هذا الالتزام بالشعبية والشفافية من خلال تقديم التدريبات والعروض ما بين المتدربين لبناء قدراتهم وما بين المجتمع عندما يشاهد اعمالهم ومن خلال فتح باب النقاش بكل شفافية مع الجمهور | بناء قدرات الشباب من خلال دورات وورشات عمل في المسرح والموسيقى لاستيعاب ابداعاتهم | تعتبر الثقافة مرآة الشعوب والمسرح والموسيقى ييمثلان الهوية الثقافية لاي شعب في العالم وهي التي ترسل رسائل الحب والسلام لدول العالم وتساعد على نقاء الروح من خلال التذوق الجمالي ونبذ العنف فالثقافة اولوية لاي حكومة في العالم من اجل مجتمع مترابط ومتماسك |
| 8 | سناء سالم السيوف/ عجلون | ادارة الموارد العامة بطريقة أكثر فاعلية | إتاحة المعلومات لجميع المواطنين من خلال العمل مع كل الجهات الحكومية وغيرها بتحويل كافة المستندات الورقية الى الكترونية وتحميلها على منصة خاصة لإتاحتها للمواطنين على شكل وثائق او صور او فيديوهات بحسب نوع المعلومات وسيتم ذلك من خلال ابراه اتفاقيات مع المؤسسات والجهات المعنية ومن خلال تسخير الشباب للعمل كمتطوعين مقابل اجر رمزي وكذلك إشراك منظمات المجتمع المدني | من خلال التوزيع العادل للمصادر واستغلال الاستغلال الامثل | من خلال توزيع الموارد بطريقة عادلة واستخدام المواد الاماكن العامة واستثمارها وتدريب الموظفين على طرق توثيق وتحميل الملفات لتحويل المعلومات كلها على المنصة الخاصة بالبرنامج بحيث تشارك بوضع الملفات كل من الوزارت سواء التربية والتعليم الصحة السياحة الاراضي الخ | من خلال إتاحة الفرصة للمواطنين الدخول المنصة واعطائهم تدريب بسيط لكيفية التعامل مع المنصة والحصول على المعلومه | وذلك من خلال تصميم منصة من خلال شركة تعمل على تطوير المنصة ضمن المواصفات المطلوبة | من خلال الزام كافة الدوائر الحكومية تحويل وثاقئها الى الكتروني ويتم نقل المصادر من خلال خطة عمل مدروسة يشارك بها كافة الجهات المدينة والمسئولة واشراك طلبة الجامعات التقنية بهذا العمل الوطني كمتطوعين |
| 9 | نور خالد عياده القدار/ المفرق | تحسين الخدمات العامة | المساعدة | الالتزام بالقواعد | الانظباط | الاتزام | كرفان | بالالتزام |
| 10 | علي هلال البقوم/ المفرق | تحسين الخدمات العامة | روح العمل الجماعي | المبادرات الفردية | ورش وندوات | جيد نوعا ما | تمكين الافراد | الانفتح نجو المشاريع المستدامة والخضراء |
| 11 | سحر رشيد الرواشده/ الكرك | خلق مجتمعات أكثر امانا | الاعتداء على الفتيات في المجتمعات | التزام حكومي بحماية المرأة من جميع انواع الاعتداءات من خلال تغليظ القوانين وتطبيقها عمليا على ارض الواقع | حماية الفتيات من الاعتداء التي تتعرض له من جميع اطراف المجتمع سواء عنف اسري او مجتمعي وبجميع انواع العنف الجسدي والجنسي والنفسي | ينضم الى المساءلة العامه عن حماية جزء من المجتمع له دور فاعل في المجتمعات ، بالاضافة الى المشاركه الشعبيه في رفض العنف على الفتيات في الاردن | عمل منظومه من حملات الحشد الشعبي للموضوع وطرح امثله لعنف مجتمعي مرتفع ضد الفتيات خلال مدة الالتزام من خلال الورشات والاجتماعات التعريفيه بالمشكله .  استغلال السوشال ميديا وعمل حملات توعيه وتثقيف لكيفية حماية الفتيات لانفسهم لمدة العمل وعمل سكتشات تمثيليه تحاكي الواقع .  الاجتماع في اصحاب القرار ومنظمات المجتمع المحلي المهتم اعمل لجنه دائمه داعمه لهذه المشكله للوصول الى حلول عمليه قابله لتطبيق | يعتبر الاردن من الدول الداعمه لحقوق الانسان والمراه هي جزء من المجتمع الاردني الذي يحتاج الى حمايه ، بالاضافه الى انها جزء لا يتجزا من منظومة مجتمعيه ناجحه ، |
| **مجموعة من الأفراد** | | | | | | | | |
| 12 | محمد أنور الرواشدة-  لجنة مواطنين لواء عي  / الكرك | تحسين الخدمات العامة | المركز الصحي | تعين كادر وعمل دوام المركز ٢٤ ساعة | العمل ع الحلول التي اقترحتها | هو مطلب شعبي ولا يمسح اي مساءلة | إفادة اللواء من ناحية صحية لبعده عن المستشفيات | من حق أي فرد ان يأمنو له رعايه صحية وهو مطلب شرعي ولا |
| 13 | فائدة يوسف ابراهيم العوامرة- دعاء حسين علي فحيلي/اربد - الاغوار الشمالية | تحسين الخدمات العامة، زيادة النزاهة العامة, ادارة الموارد العامة بطريقة اكثر فاعلية, خلق مجتمعات اكثر امانا, زيادة مسائلة الشركات من خلال اجراءات تتعلق بمسؤولية الشركات | ادارة الموارد العامة بطريقة اكقر فعالية | "ادارة الموارد بشكل اكثر فعالية و استخدام الموارد المتاحة بطرق ايجابية و سليمة و ذلك للاستفادة منها بشكل اكبر و عدم تعرضها للتلف مثلا في المزارع في المناطق الغورية و الزراعية العمل على انتاج العصائر الطبيعية و بيعها في السوق المحلي للحفاظ عليها من الهدر . | من خلال الادارة الايجابية للموار و تفعيلها و المشاركة لاكبر شريحة من المجتمع المحلي مما يخلق لنا مجتمع منتج ايجابي يساهم في تقيل و الحد ن البطالة وهدر الموارد العامة و استثمارها بشكلها الايجابي الصحيح لتحقق الامن الاقتصادي للمجتمع | المقترح يتوافق مع المعايير الحكومية الشفافة فهو مقترح قابل للمساءلة العامة فيحال لم يتم تطابق الاثر الفعلي للمقترح و يمكن قياس و جمع المعلومات من ارض الواقع للواء و مرتبط ارتباط وثيق في التكنلوجيا و لاابتكار حيث سيكون توظيف التكنولوجيا شيء اساسي و لا يمكن الايتغناء عنها من التدريب و الترويج و الاعلان عن الخدمات و مثلا استحداث نظام قاعدة بيانات لحملة الشهادات الجامعية و الباحثين عن العمل في المنطقة و تصميم شبكة الكترونية للمساعدتهم على البحث الوظيفي | "الدورات التدريبية | من خلال الادارة الايجابية للموار و تفعيلها و المشاركة لاكبر شريحة من المجتمع المحلي مما يخلق لنا مجتمع منتج ايجابي يساهم في تقيل و الحد ن البطالة وهدر الموارد العامة و استثمارها بشكلها الايجابي الصحيح لتحقق الامن الاقتصادي للمجتمع |
| **مؤسسة** | | | | | | | | |
| 13 | جمعية التطوير المجتمعي/ عمان | تحسين الخدمات العامة، زيادة النزاهة العامة، خلق مجتمعات أكثر امانا، زيادة مسائلة الشركات من خلال اجراءات تتعلق بمسؤولية الشركات | تعاني المجتمعات الاردنية من عدم المشاركة في صنع القرار وبالأخص في تقييم الخدمات التي تقدم لهم مما ساهم في ضعف الخدمات المقدمة للمواطنين من جهة ومن جهة اخرى عدم مبالاة والاستسلام للأمر الواقع دون اي حافز للمشاركة في تقييم الخدمات المقدمة لهم تسعي الى اشراك متلقي الخدمات ومقدمي الخدمات الى المشاركة في صناعة القرار من خلال وضع خطط مشتركة من اجل تطوير الخدمات. | تطوير الخدمات العامة | التعريف ورفع الوعي وممارسة مفهوم المساءلة الاجتماعية و- تعبئة وتحفيز المجتمعات والاطراف المعنية للمشاركة في انشطة ادوات المساءلة الاجتماعية | ممارسة وتطبيق ادوات المساءلة الاجتماعية لتقييم الخدمات | "تطبيق اداة بطاقات التقييم المجتمعي (على تقييم خدمة مثلا التعليم)  -تحديد وتحليل الاطراف المعنية  تحديد مقدمي الخدمة ومتلقي الخدمة واشراكهم  ندوتين لتعبئة المجتمع المحلي في البلدية  ورشة تدريبية على مهارات التيسير واستخدام بطاقات التقيمم المجتمعي  عمل دراسةخط الاساس  تطبيق بطاقة (مصفوفة) تتبع المدخلات  الاجتماع التعريفي الاول لمتلقي الخدمة مقدمي الخدمة  اقامة مؤتمر ات صحفي للترويج للمسائلة الاجتماعية ودعوة الاعلام لتصوير والحديث عن الانشطة  -برشورات  وضع خطة لتحسين الخدمة بلقئات لمتلقي الخدمة ومتلقي الخدمة  متابعة ورصد الرضى عن الخدمة | لسعي الأردن الدائم ليكون نموذجا في انتهاج وتطبيق الممارسات الفضلى التي تقوم على المشاركة الواسعة في تطوير الخطة، تعكف وزارة التخطيط والتعاون الدولي اشراك الاشخاص والمؤسسات ل ضمان التزامات ملموسة من الحكومات المشاركة في تعزيز الشفافية وتمكين المواطنين ومحاربة الفساد وتسخير التكنولوجيا الجديدة لتعزيز الحكم الرشيد |
| 14 | قدرات للتنمية المجتمعية/ المفرق | تحسين الخدمات العامة، خلق مجتمعات أكثر امانا | من خلال الارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطنين ولا سيما بعد تدفق اللجوء السوري والضغط على الخدمات التي بطبيعة الحال متهالكة المختلفة والمتنوعة والبنية التحتية ونوع وجود الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيميين واللاجئين من قبل المؤسسات الحكومية والأهلية ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها.  إيجاد بيئة آمنة للمجتمعات تحفظ حقوقها وآمنها وخصوصيتها في بيئة مجتمعية لكل الجنسيات والفئات العمرية والمجتمعية ولكافة المواقع الوظيفي والدرجات الثقافية وذلك من خلال منع الجريمة والإرهاب ومقاومة الفقر والبطالة وإيجار فرص عمل وتوفير حياة كريمة آمنة لعيش كريم وتحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص والإحساس بالمواطنة والمكاشفة والمحاسبة وغيرها | رفع الوعي بالحقوق والواجبات لدى المواطنين للدفاع عن أنفسهم من خلال وعيهم بحقوقهم ومعرفة بالقوانيين والأنظمة وكيفية الدفاع عن أنفسهم وأيضاً الانفتاح على المجتمعات المحلية وجعلهم جزء من المسؤولية وتحمل القرار بالشراكة المجتمعية من خلال كافة الوسائل المتاحة والممكنة ولا سميا التكنولوجيا التي تعد سمة العصر | بشكل كبير من خلال أهمية الوعي والمعرفة كما ان المعرفة تعد سلاحمن ناحية ومن ناحية اخرى تعزيز المشاركة المجتمعية ونزع الخوف الموجود في داخل ابناء المجتمعات في المشاركة العامة وابداء الرأي | كبير جدا من خلال الشفافية والمشاركة والمسألة الاجتماعية والوصول المجتمعي واستخدام الوسائل التكنولوجيا وزيادة مساحة الحوار والمشاركة والمحاسبة والمسألة | "جلسات رفع وعي  إطلاق حملات كسب تأييد  إطلاق أوراق سياسات عمل  استخدام وسائل التواصل الإجتماعي كساحة للحوار ونش المعلومات القيمة  التركيز على مشاركة ابناء المجتمعات في صنع القرار المتعلق بمجتمعاتهم  إطلاق مبادرات حول المسؤولية الإجتماعية والنزاهة والشفافية وآليات العمل المشترك | بشكل جيد من المسألة الإجتماعية والمحاسبة والشفافية والنزاهة وزيادة مشاركة المجتمعات المحلية في صنع القرار المجتمعي |
| 15 | جمعية سيدات وادي رم الخيرية / وادي رم | تحسين الخدمات العامة, زيادة النزاهة العامة, خلق مجتمعات اكثر امانا, زيادة مسائلة الشركات من خلال اجراءات تتعلق بمسؤولية الشركات | بطالة السيدات وعمالة الاطفال وعدم وجود القدرة الريادية لادارة المشاريع | تقديم دورات ريادية ثم توفير آلات ومدربين اكفاء لتدريب السيدات عليها لتقوم السيدة ببدء مشروعها الخاص في المنزل وتكسب دخل | توفير فرص عمل واكساب الشباب القدرة الريادية لفتح المشاريع | يشارك فية مجموعة من السيدات ليقمن بالانتاج باستخدام آلات متطورة تساعد على كسب الدخل | "تدريب | توفير فرص عمل واكساب الشباب القدرة الريادية لفتح المشاريع |
| 16 | جمعيه الميادين لحماية البيئة/ المفرق | تحسين الخدمات العامة، زيادة النزاهة العامة، ادارة الموارد العامة بطريقة أكثر فاعلية، خلق مجتمعات أكثر امانا | المناخ والبيئة | الحد من المشاكل البيئية والصحية | عمل المشاريع التنموية والخدمية تحد من البطالة ومن النفايات ونشر الوعي والتوعية الصحية والبيئية | من خلال التكنولوجيا الحديثة والتشبيك | "تحقيق فرص عمل جديدة  الحد من ظاهرة البطالة  التخلص من النفايات" | المتابعه اليوميه والتقييم وعمل دراسات خاصه مع الجهات المعنية |
| 17 | مركز شباب الغد لتنمية المجتمع المدني/ العقبة | تحسين الخدمات العامة، زيادة النزاهة العامة | بعد الاطلاع على قانون مشروعات الشراكـة بين القطاعين العـام والخاص – رقم (17) لسنة 2020  تبين بانه لا يوجد اي اشارة مباشرة الى دور المنظمات الغير حكومية في تحقيق الشراكة ما بين القطاع العام والخاص علما بان المنظمات الغير حكومية لديها اعضاء يمتلكون خبرات في مجالات متعددة وتقوم المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص بعقد شراكات تنموية مع المنظمات الغير حكومية في عدة مجالات مثل التعليم والصحة والبيئة وغيرها من المجالات التي تقتضي ان يكون للمنظمات غير الحكومية دورا حقيقي ومباشر في المشاركة برسم السياسات العامة وتحديد الانشطة والقطاعات ذات الاولوية كما ورد في قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص المشار اليه اعلاه في المادة (6) (ب) (1)  خاصة بان أحد اهداف قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص تقديم الخدمات العامة وتوفير تمويل للمشروعات الحكومية كما وردت بالمادة (3) (ب) | من خلال الأنظمة والتعليمات المنفذة لقانون مشروعات الشراكـة بين القطاعين العـام والخاص – رقم (17) لسنة 2020  وضع ادوار لمساهمة المنظمات الغير حكومية في تحقيق الشراكة ما بين القطاع العام والخاص  والاستعانة بخبرات المنظمات غير الحكومية | من خلال استثمار الخبرات البشرية واللوجستية والمؤسسية في تحسين بيئة العمل العام وجلب التمويل والمساهمة في تطوير العمل المشترك لتعزيز الشراكة ما بين القطاع العام والخاص | من خلال دمج الخبرات المجتمعية في المنظمات غير الحكومية في تطوير العمل مما يضمن مشاركة شعبيه اكبر | "1.عقد شراكات ما بين المنظمات غير الحكومية والقطاع العام من أجل وضع آلية لتطوير دور المنظمات الغير حكومية بتعزيز الشراكة ما بين القطاع العام والخاص  2.وضع تصور للاحتياجات البشرية التي من الممكن استثمار خبراتها والتي تعمل ضمن قطاع المنظمات غير الحكومية من أجل تعزيز شراكة القطاع العام والخاص  3.تنظيم مشاريع مشتركة ما بين القطاع العام وقطاع المنظمات غير الحكوميه يسهل عملية جلب التمويل لخلق بين مناسبة للشراكة ما بين القطاع العام والخاص" | "1.يساهم في خلق بيئه حاضنه للفطاع الخاص مما يساعد على جلب الاستثمارات  2.خلق طريق وبوابه مهيأه من أجل استثمار الخبرات البشرية ودمجها في المشاركة الشعبية وصناعه القرار من خلال الشراكة ما بين المنظمات غير الحكومية والقطاع العام " |
| 18 | جمعية سيدات وادي رم الخيرية / وادي رم - العقبة | تحسين الخدمات العامة | تشغيل السيدات وفتح مشروع انتاج منزلي للحد من عمالة الاطفال | انشاء مشغل خياطة | توفير فرص عمل للسيدات كي نقلل من عمالة الاطفال | تدريب سيدات من المجتمع ثم تشغيلهن | تدريب خياطة وتطريز | تشعيل السيدات وذلك لسد حاجات المجتمع و توفير مشاريع انتاجيه لهن ومن ثم التقليل من عمالة الاطفال |
| 19 | جمعيه شباب ادر الخيرية/ الكرك | تحسين الخدمات العامة، زيادة النزاهة العامة، ادارة الموارد العامة بطريقة أكثر فاعلية، خلق مجتمعات أكثر امانا | عدم توفر الدعم المادي | توفير الدعم | التوعيه والوعي المجتمعي بالقانون والأنظمة والتعليمات ويتم ذلك بعمل مشاريع مدره ونشر الوعي بخبره علميه متخصصه وذات خبرات عاليه | تحفيز مبدا الثقه بين متلقي الخدمه والمؤسسة المقدمه للخدمه | "التوعيه بالقوانين النافذه واليه تطبيقها لتجنب الوقوع بالمشاكل الاجتماعيه والاقتصادية.. الخ  تعظيم دور الشباب والشابات  نشر الوعي المجتمعي  عمل نشاطات شبابية على مستوي المملكة لدى مؤسسات  دعم الشباب ببرامج ومشاريع تسهم بتنفيذ عدد من المبادرات " | وضع اتفاقيات تستهدف فئة الشباب وهم الطاقه المنتجه لبناء مجتمع امن ومستقر وللحد من البطاله المقنعه والاستهلاك اليومي وواقات الفراغ .. يحتاج التوضيح جلسه حوارية |
| 20 | جمعيه العزوه للتنميه الاجتماعيه/ الزرقاء | تحسين الخدمات العامة، ادارة الموارد العامة بطريقة أكثر فاعلية، خلق مجتمعات أكثر امانا، زيادة مسائلة الشركات من خلال اجراءات تتعلق بمسؤولية الشركات | بناء الشركات وتفعيلها في الأزمات والطوارئ | تفعيل مراكز تخدم وتساهم لحل الازمات | مشاركه اكبر شريحه ممكنه وبناء مجالس مجتمعيه مع الحكومه وربط كل حي بمركز محلي وتفعيل دور المؤسسات وقت الازمات | من خلال ضم اكبر عدد من الأفكار من خلال الحوار والعصف الذهني والالتقاء بصناع القرار | عمل مجالس محليه بكل حي ...مشاركه الشباب ..توعيه وقناه حوار ما بين الحكومه والمجالس | استراتيجيات حلول بديله وقت الازمات بكل حي يكون هناك ناس مدربين ومؤسسات مجتمع مدني وتفعيل دورها مع الحكومه |
| 21 | نافذة التطوير الاجتماعي الخيريه / المفرق | تحسين الخدمات العامة، ادارة الموارد العامة بطريقة أكثر فاعلية، خلق مجتمعات أكثر امانا | مشاكل الفقراء والبطالة ورفع الوعي | تأهيل المجتمع المحلي وبناء القدرات وتوفير فرص عمل | من خلال عقد التدريب والتأهيل ودمج الشباب والشابات في مجال صنع القرار والتنمية بشكل عام | من خلال تمكين المجتمع المحلي بالطلاع على طريقه إدارة القضايا العامه ومناقشتها والمساهمة في وضع الحلول ومواجهة التحديات | تأهيل وتدريب من خلال استهداف مناطق معينه و فائدة عمريه محددة ظمن شروط معينه وإعداد معروفه سلفاً | الالتزام بالبنود والمحاور المتفق عليها بين الطرفين الالتزام بالمعيار والوسس إلى تطمن اعلى درجات النزهه والشفافية وضع خطط محدده مقابله للقياس لتنفيذ النشاطات الإيجازات والتقرير والاستفادة من التغذية ارجاعه |
| 22 | مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني -راصد/ عمان | زيادة النزاهة العامة | زيادة المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار | إنشاء موقع الكتروني يتضمن مسودات القوانين التي تنوي الحكومة تقديمها للبرلمان وكذلك القرارات الحكومية المنوي اطلاقها، بهدف إتاحة الفرصة للمواطنين للتعليق وابداء الرأي بتلك القوانين والقرارات، ويراعي الموقع الكتروني ان يكون صديق للصم والبكم. | من خلال زيادة المشاركة المجتمعية في صنع القرار و زيادة المسألة وتحقيق الشفافية | من خلال زيادة إنفتاح المجتمع على التكنولوجيا بأستخدام هذا الموقع والتعليق عليه ،وهو ما يمثل المشاركة الشعبية في صنع القرار ويعزز مفهوم المساءلة العامة | "1. من خلال حجم التعليقات المجتمعية على مسودات القوانين والقرارات  2. وكذلك كمنبر تستطيع الحكومة من خلاله قياس الرضا الشعبي بطرح القرارات المنوي اتخاذها.  3. يتم عمل الموقع الالكتروني والترويج له بين فئات المجتمع وحث الجمهور على المساهمة في التعليق على هذه القرارات.  4.مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في التوعية حول الموقع الالكتروني وممارسة حقها كذلك في التعبير وكسب التأييد على مسودات القوانين والقرارات قبل إريالها للسلطة التشريعية. | يمثل هذا الالتزام جزء من التزام الاردن بتعزيز نهج الشفافية والحكومات الشفافة |
| 23 | مركز نحن ننهض للتنمية المستدامة / اربد | زيادة النزاهة العامة | يشكل الشباب من الفئة العمرية 15 إلى 25 عامًا خمس سكان العالم. وفي حين أنهم عادة ما ينخرطون في عمليات سياسية مهمة غير رسمية، مثل النشاطات المطلبية والمشاركة المدنية، إلا أنهم لا يحصلون على تمثيل كاف في المؤسسات السياسية الرسمية مثل المجالس النيابية والانتخابات. ويؤدي حرمان المواطنين الشباب من هذا التمثيل إلى الحد من جودة الحكم الديمقراطي. | تعديل المادة 10/جـ من قانون الانتخاب الحالي بحيث يتم تخفيض سن الترشح، بهدف تعزيز دور الشباب في الحياة السياسية، والسعي إلى زيادة مشاركتهم في العمل السياسي، كونهم يمثلون قطاعا واسعا من المجتمع، مما يستدعي تعديل المادة 70 من الدستور. | سيساهم ذلك في تعزيز مشاركة الشباب في الانتخابات والحياة السياسية مما يعطي مجالاً للشباب لتمثيل أنفسهم وتحديد احتياجاتهم والعمل عليها ، من خلال تخفيض سن الترشح سيدخل المجلس فئة كبيرة من الشباب لذلك سيزداد الإهتمام بقضايا الشباب مثل البطالة والتعليم وغيرها من القضايا وسيساهخمون في عملية صنع اتلاقرار بشكل فعال . | "يعتبر حق الترشح احد اهم الحقوق السياسية التي يمكن للمواطن الحصول عليها والتي تحدد عادة في  الدساتير بسبب العلاقة المباشرة والأساسية بين حق الترشح وبين حقوق المواطنة والديموقراطية  لا يمكن للشباب أن يساهموا في ترسيخ الديمقراطية والدفاع عن أفكارهم إذا لم يمارسوا حقهم  في المشاركة وبالتالي ان يتحملوا المسؤولية في اختيار ممثليهم ومراقبة أدائهم لاحقا. لذلك ستشكل عملية  خفض سن الاقتراع شرطا اساسيا للرفع من مشاركة المواطنين مما سيعزز حكما من الشروط  الديمقراطية للعملية الانتخابية." | "1- تصميم استمارة لمعرفة التحديات التي تواجه الشباب في المشاركة بالحياة السياسية  2- عقد 3 جلسات تحقق مع صناع القرار والبرلمانين  3-إطلاق حملة كسب وتأييد لتعديل قانون الانتخاب " | يؤكد الأردن على حرصه الدائم على إشراك الشباب في العملية السياسية وقام جلالة الملك عبدالله الثاني بالفترة الاخيرة بإطلاق اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، التي ستكون مهمتها وضع مشروع قانون جديد للانتخاب، ومشروع قانون جديد للأحزاب السياسية، والنظر بالتعديلات الدستورية المتصلة حكما بالقانونين وآليات العمل النيابي، بالاضافة إلى انه يوجد إستراتيجية الوطنية للشباب وتركز على اشراك الشباب في الحياة السياسية . |
| 24 | مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني/ عمان | تحسين الخدمات العامة، زيادة النزاهة العامة، خلق مجتمعات أكثر امانا | ضعف الالتزام بتطبيق التوصية رقم 8 من ضمن معايير مجموعة العمل المالي FATF والخاصة بالمنظمات الغير ربحية العاملة في الاردن والخاصة بالمخاطر الخاصة بغسيل الاموال وتمويل العمل الارهابي. | تطبيق التوصية رقم 8 والنتيجة المباشرة رقم 10 التي نصت عليها المعايير الدولية لمجموعة العمل المالي بهدف تصنيف الاردن كدولة "ممتثلة" | من خلال زيادة وتمكين المؤسسات الغير هادفة للربح من اتباع معايير تساهم بالشفافية وتقييم افضل للمخاطر | يمثل الالتزام بهذا المقترح لزيادة المساءلة العامة والمشاركة الشعبية والشفافية | "1.عمل دراسة تقييم مخاطر لقطاع المؤسسات الغير ربحية وبناء عليه يتم التقديم لتعديل وضع الالردن في تقيممات مجموعة العمل المالي.  2. عمل برنامج بناء للقدرات للمنظمات الغير ربحية و برنامج تدريبي خاص بالمسؤولين عن تنظيم هذا القطاع من الحكومة.  3. حجم المنح والتمويل لعمليات مؤسسات المجتمع المدني والتي سترتفع مع تغيير التقييم." | الاردن ملتزم مع 190 دولة اخرى بتطبيق معايير مجموعة العمل المالي وتحقيق كافة الالتزامات الواردة بها. |
| 25 | United Nations Development Programme/ عمان | تحسين الخدمات العامة، زيادة النزاهة العامة، ادارة الموارد العامة بطريقة أكثر فاعلية، خلق مجتمعات أكثر امانا | 1. no means/processes in place to provide local communities with opportunities to impress upon/influence the decision-making process at the local and national levels;  2. difficulties in accessing quality and timely services;  3. inadequate measures/systems to enhance and monitor accountability and transparency at the local level;  4. gender divide. | 1. Enhance active and meaningful engagement of the public in the decision-making process through bridging the gap between grassroots levels at the local communities and decision makers at the local and national levels;  2. Accessibility to quality and timely services through the introduction and employment of Digital solutions;  3. Enhance accountability and transparency through digitalizing the services, capacity building and awareness raising among the public within local communities;  4.Tackle the gender divide through capacity building programs, establishment of high-tech multi-purpose rooms in municipalities and awareness raising activities. | in light of the consequences of COVID-19 precautionary measures, shifting to digital solutions is no more regarded a "luxury", but a necessity to ensure govdermeontal bodies continued services. In addition, digitalization, if employed properly and are accompanied by proper systems and procedures, is envisioned not only to improve the quality and punctuality of the service, but will also enhance transparency and accountability. Moreover, it will tackle the gender divide and create a safe platform for ordinary citizens, especially vulnerable groups- women, youth and persons with disabilities- to voice up their needs, concerns and aspirations to decision makers at the local and national levels. | in light of the consequences of COVID-19 precautionary measures, shifting to digital solutions is no more regarded a "luxury", but a necessity to ensure govdermeontal bodies continued services. In addition, digitalization, if employed properly and are accompanied by proper systems and procedures, is envisioned not only to improve the quality and punctuality of the service, but will also enhance transparency and accountability. Moreover, it will tackle the gender divide and create a safe platform for ordinary citizens, especially vulnerable groups- women, youth and persons with disabilities- to voice up their needs, concerns and aspirations to decision makers at the local and national levels. | "1. establish of high-tech multi purpose rooms in different municipalities to link the grassroots with the policy/decision makers at the local and national levels;  2. Support MoI, MoLA and MoF in digitalising services offered to citizens to enhance transparency, accountability, quality and ensure punctuality.  3. establish of RUKNI booths to support gender based violence survivors in accessing needed psychological, social, economic and health services;  4. Establish user-friendly digital platform to map local communities' exiting development initiatives, services as well as future infrastructural and developmental needs." | "1. it links to Jordan National Plan as it focuses on mainstreaming good governance across the different levels and sectors to enhance transparency, accountability and enhance service accessibility and quality. As well, emphasis is on vulnerable groups (women, youth and persons with disabilities) a major segment the National Plan focuses on. finally, it rests on the use of digital solution, which is a corner-stone and cross-cutting theme in the National Plan;  2. it links to CEDAW as it targets institutional strengthening to promote vulnerable groups voice in decision making;  3. it links to the Jordan Digitalization Strategy;  4. it relates to the different Human Rights national, regional and international standards and frameworks as it works on strengthening ordinary citizens' agency and voice, especially vulnerable groups;" |
| 26 | رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية - الأردن)/ عمان | تحسين الخدمات العامة, زيادة النزاهة العامة, ادارة الموارد العامة بطريقة اكثر فاعلية, خلق مجتمعات اكثر امانا | يعالج هذا الالتزام ضعف تبني معايير الحوكمة الرشيدةفي 12 عامود من اعمدة النزاهة في الأردن وهي: السلطة التنفيذية والسلطة القضائية والسلطة التشريعية والقطاع العام وهيئات انفاذ القانون وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد والهيئة المستقلة للانتخاب وديوان المحاسبة والاحزاب والاعلام والمجتمع المدني والقطاع الخاص. | تعزيز نظام النزاهة الوطني | ان الوصول الى تطبيق نظام النزاهة الوطني سيساهم في الحد من انتشار الفساد ومكافحته وسيحسن من اداء جميع الاعمدة التي تم ذكرها وهذا بدوره سينعكس على سمعة الادرن دوليا من المؤشرات الدولية. | يرتبط هذا الالتزام مع معايير المساءلة العامة واتاحة الوصول الى المعلومات والمشاءلة والشفافية. | 1. مراجعة منهجية نظام النزاهة الوطني المعده مسبقا من قبل منظمة الشفافية الدولية . 2. تقييم اعمدة نظام النزاهة الوطني من خلال دراسة تفصيلة تتضمن مؤشرات قياس 3. عمل جلسات توعية بنتائج الدراسة والتوصيات التي خرجت بها وذلك مع الجهات ذات الصلة بكل عامود. 4. عمل خطط تطويرية لتنفيذ النتائج الحخاصة بكل عامود . 5. عمل جلسات التوعية للمواطني بنتائج هذا التقييم. | يرتبط هذا الالتزام مع الاستراتجية الوطنية المحدثة للنزاهة ومكافحة الفساد 2020 -2025 |
| 27 | رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية - الأردن)/ عمان | تحسين الخدمات العامة، زيادة النزاهة العامة، ادارة الموارد العامة بطريقة أكثر فاعلية، خلق مجتمعات أكثر امانا | يعالج هذا الالتزام مشكلة ضعف تبني معايير الحوكمة الرشيدة على مستوى البلديات | تعزيز نظام النزاهة المحلي | ان الوصول الى التطبيق السليم لمعايير الحوكمة ضمن البلديات سيساهم في تحين عملها وزيادة فعاليتها ةكفائتها في تنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات للمواطنين. | يرتبط هذا الالتزام بالمساءلة العامة واتاحة الوصول الى المعلومات والمشاركة الشعبية وذلك من خلال القيام بدراسة الانظمة الداخليه للبدية وتحيد نقاط الضعف والعمل على تحسينها. | 1. مراجعة منهجية LIS نظام النزاهة المحلي المعدة مسبقا من قبل الشفافية الدولية . 2. تقييم عدد من البلديات المختارة. 3. عمل جلسات توعية بنتائج وتوصيات التقييم مع الجهات ذات الصلة . 4. عمل خطط تطويرية ومتابعة تنفيذ التوصيات مع الجهات المعنية. 5. عمل جلسات توعية للمواطنين بدور البلديات في محافظاتهم. | يتقاطع ويرتبط مع كافة الاستراتيجيات التي تنادي بتحسين تقديم الخدمات، ويتقاطع هذا الالتزام مع الخطة الاستراتيجية لوزارة الادارة المحلية 2021 -2024 |
| 28 | رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية - الأردن)/ عمان | تحسين الخدمات العامة، زيادة النزاهة العامة، ادارة الموارد العامة بطريقة أكثر فاعلية، خلق مجتمعات أكثر امانا | يعالج الالتزام ضعف معرفة الشباب بأدوات المساءلة الاجتماعية وآليات مكافحة الفساد والنزاهة والشفافية وحقوق الانسان وإدارة النزاعات بالإضافة الى كيفية بناء حملات كسب التأييد السليمة | تعزيز وعي الشباب الأردني بالديمقراطية وحقوق الانسان ومكافحة الفساد | ان تحقيق هذا الالتزام سيساهم في نشر ثقافة الديمقراطية وحقوق الانسان ومكافحة الفساد لدى الشباب مما سيعزز الممارسات الفضلى في هذه البيئات التي يتواجد فيها الشباب. | يرتبط هذا الالتزام بمعايير المساءلة العامة واتاحة الوصول الى المعلومات وذلك من اجل زيادة المساءلة والشفافية. | 1. بناء قدرات الشباب الاردني حول حقوق الانسان والديمقراطية ومكافحة الفياد وكسب التأييد والمساءلة المجتمعية من خلال تدريبات مكثفة. 2. الخروج بجملة من القضايا المجتمعية التي تمس حقوق الشباب من خلال التدريبات . 3. اعداد حملات كسب تأييد بقيادة الشباب وبالتنسيق مع الجهات ذات الصلة. | يرتبط هذا الالتزام مع الاستراتيجية الوطنية للشباب لللأعوام 2019 -2025 . |
| 29 | رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية - الأردن)/ عمان | تحسين الخدمات العامة، زيادة النزاهة العامة، ادارة الموارد العامة بطريقة أكثر فاعلية، خلق مجتمعات أكثر امانا | ضعف الالتزام الكامل بتنفيذ ما يرد ضمن خطاب الثقة. | الرقابة على التزامات الحكومة التي ترد ضمن خطاب الثقة. | يعالج هذا الالتزام مشكلة ضعف التزام الحكومة بما يرد ضمن خطاب الثقة من التزامات ووعود. | يرتبط هذا الالتزام بالمساءلة العامة واتاحة الوصول الى المعلومات والمشاركة الشعبية. | 1. اعداد تقرير تفصيلي مرحلة حول ما التزمت به الحكومة وما لم تلتزم به. 2. نشر نتائج هذا التقرير وعمل جلسة مع الجهات المعنية من اجل تحديد اوجه القصور واقتراح آليات للتحسين. | يتقطاع مع العديد من الاستراتيجات التي تنادي بالمساءلة والرصد والرقابة. |
| 30 | جمعية التطوير المجتمعي/ عمان | تحسين الخدمات العامة، زيادة النزاهة العامة | قانون الجمعيات | تعديل قانون الجمعيات بما يتلاءم مع المعايير الدولية التي وقعت عليها الاردن | يضمن استقلالية واستدامة مؤسسات المجتمع المدني | باتاحة الفرص امام مؤسسات المجتمع المدني بمساءلة الحكومات | من خلال مؤشرات موضوعية، وخبراء مستقلين، تطبيق ادوات المساءلة | والله مش عارفة بقترح في المرات القادمة تعملو ورشات تعريفية |
| 31 | جمعية اردن العطاء الخيرية/ اربد | تحسين الخدمات العامة، زيادة النزاهة العامة، ادارة الموارد العامة بطريقة أكثر فاعلية، خلق مجتمعات أكثر امانا، زيادة مسائلة الشركات من خلال اجراءات تتعلق بمسؤولية الشركات | عدم الشفافية وعدم الجدية لمحاربة الفساد | تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد | من خلال المشاركه ما بين القطاع الحكومي ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد في وضع الحلول المناسبه | إتاحة المجال للمؤسسات المجتمع المدني في وضع الحلول وفي تحديد المشكله اولا ومن ثم وضع الحلول لها وكن خلال إتاحة المجال للجميع بالحصول على المعلومه ليون الجميع على معرفة واطلاع | "تعزيز دور وحدات الرقابه  تطوير الاداره العامه  تعزيز مبادى وممارسة الحكومه الرشيده في القطاعات العام والخاص وقطاع مؤسسات المجتمع المدني  تطوير معايير تقديم الخدمات الحكومبه" | من خلال تفعيل دور مؤسسات النزاهة ومحاربة الفساد من خلال فتح المجال للجميع بالحصول على المعلومات من خلال ادارة الموارد بطرق صحيحه وفعاله |
| 32 | اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة/ عمان | تحسين الخدمات العامة, زيادة النزاهة العامة, ادارة الموارد العامة بطريقة اكثر فاعلية, خلق مجتمعات اكثر امانا, زيادة مسائلة الشركات من خلال اجراءات تتعلق بمسؤولية الشركات | تحقيق تنمية وطنية مستدامة يتطلب مشاركة كافة مكونان المجتمع وان لا يترك أحد خلف الركب. لتعزيز العدالة والمساواة على جميع المستويات والمجالات لتصبح جزءاً لا يتجزأ من العمل الحكومي من هنا ستعالج هذه الالتزامات خطة عمل شراكة الحكومات الشفافة والتي تتقاطع مع أهداف الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2020-2025) والتي رسمت من خلال اهدافها الأربعة خطة محكمة لمعالجة التشوهات لمجابهة المفاهيم النمطية لأدوار النساء والرجال ومنها؛ في مجال تحسين الخدمات العامة، وزيادة النزاهة العامة وادارة الموارد العامة بطريقة اكثر فاعلية، وخلق مجتمعات اكثر أمانا، وزيادة مساءلة الشركات من خلال إجراءات تتعلق بمسؤولية الشركات، من خلال معالجة:  - مشكلة عدم تنسيق وتكاملية العمل وضعف توجيه التمويل الدولي والخارجي ورصد ومتابعة ممنهجة للتمويل وجهات صرفه وتوجيهه باتجاه تنفيذ الخطط الوطنية المعدة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة من خلال برامج ومشاريع وتدعم قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعزز المفاهيم الإيجابية في المجتمع والتي تنبذ العنف والتمييز ضد المرأة ومجابهة المفاهيم النمطية لأدوار النساء والرجال والأعراف الاجتماعية السلبية، وضرورة توزيع وتوسيع الجهود افقيا على مستوى جميع المحافظات، وتوزيعها وفقا للأولويات الوطنية ورصد وتقييم ومتابعة المنح الخارجية وربط القاعدة مع مؤشرات الاستراتيجية، ما يساهم في إدارة الموارد بطريقة اكثر فاعلية.  - ومشكلة ضعف المشاركة الاقتصادية للمرأة وزيادة معدلات البطالة فما زالت الجهود المبذولة غير قادرة على إحداث فارق كبير، جراء عدم وجود سياسات وإجراءات كفيلة بمعالجة التحديات التي تقف حائلا أمام دخول المرأة سوق العمل بفعالية، او بقائها فيه، ما يتطلب زيادة مساءلة الشركات من خلال اجراءات وبناء علاقة أكثر فاعلية بين القطاعين العام والخاص بزيادة مساءلة الشركات من خلال اجراءات تتعلق بمسؤوليات الشركات في القطاع الخاص لتبني أنظمة داخلية ومدونات سلوك وإجراءات لتوفير بيئة خالية من العنف والتحرش في أماكن العمل من خلال الشراكة ما بين وزارة الصناعة والتجارة ووزارة العمل والقطاع الخاص بما يسهم في تحسين ظروف عمل المرأة وينعكس بالتالي على زيادة نسبة مشاركتها الاقتصادية، ما يعزز بخلق مجتمعات أكثر أمانا.  - أهم التحديات التي تواجه تحليل واقع المرأة والفتاة في الأردن يتمحور بشكل أساسي حول تعزيز القدرات الوطنية بتحسين الخدمات العامة من خلال تطوير إحصاءات وطنية شفافة وانتاج بيانات مصنفة حسب الجنس في العديد من القطاعات، وضمان الوصول إليها لدعم عملية صنع القرار المبني على البيانات الإحصائية الشفافة حيث ما زلنا نعاني من نقص في البيانات التي تؤثر على قدرة الجهات المختلفة، الرسمية وغير الرسمية، على التخطيط السليم والتنفيذ الفاعل. | الألتزام الأول: تبني الحكومة لنظام ""Gender Funding Administration System ""GenFAS من أجل مأسسة نظام التتبع لتنظيم وادارة المنح الخارجية – الاستراتيسجة والمساواة بين الجنسين.  - الالتزام الثاني: (انظمة داخلية مدونات سلوك وإجراءات) الدور المناط بوزارة الصناعة والتجارة بزيادة مساءلة الشركات وتحفيزها من خلال إجراءات تتبناها تتعلق بمسؤولية الشركات عن توفير بيئة عمل صديقة للأسرة وذلك بالتعاون مع وزارة العمل من خلال دورها في مجال اعداد التشريعات ودورها الرقابي.  - الالتزام الثالث: تعزيز القدرات الوطنية سواء الرسمية والأهلية على انتاج وتطوير إحصاءات وطنية شفافة محدثة باستمرار ما أمكن، وانتاج بيانات إحصائية كمية ونوعية مصنفة حسب الجنس وتصنيفها بناء على قاعدة بيانات مرجعية (دائرة الاحصاءات والمؤسسات الوطنية والمدنية) في العديد من القطاعات وتسهيل الوصول اليها، وتوفير التحليلات لمعالجة البيانات الموجودة داخل الاحصاءات بطريقة احصائية تخدم بشكل أفضل أغراض وقضايا المساواة بين الجنسين. | يعالج الالتزام الأول إدارة الموارد المالية (Gender Tracking): من خلال تبني الحكومة لنظام ""Gender Funding Administration System ""GenFAS من أجل مأسسة نظام التتبع لتنظيم وادارة المنح الخارجية حيث يعالج ضعف متابعة ورصد التمويل وجهات صرفه لمشاريع تمكين المرأة وتوزيعها وفقا للأولويات الوطنية بهدف رصد وتقييم ومتابعة المنح الخارجية وربط القاعدة مع مؤشرات الاستراتيجية، وهو من ضمن المخرجات الرئيسية ذات الأولوية في خطة التمكين الاقتصادي للمرأة في الأردن 2019-2024 والتي اطلقت من قبل الحكومة الاردنية لعام 2019.  - ويعالج الالتزام الثاني مسالة خلق بيئة عمل آمنة من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بحيث يتم وضع تعليمات لمنح حوافز للشركات الملتزمة ومساءلتها عن دورها في مجابهة المفاهيم النمطية لأدوار النساء والرجال من خلال تبني سياسات وإجراءات في أنظمتها الداخلية توفر بيئة آمنة للعمل ما يعمل على تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة، وذلك بالتعاون بين وزارة الصناعة والتجارة في المراحل الأولى من تسجيل الشركة ووزارة العمل في تتبع التشريعات العمالية وتجريم التحرش الجنسي في أي سياق بالمجال العام، مع تعريف التحرش بشكل واسع، وضمان انفاذ التشريعات من خلال الرقابة والتفتيش، لضمان بيئة عمل خالية من التحرش بكافة أشكاله والعنف المبني على التمييز بسبب الجنس، ولا يمكن في هذا المجال اغفال أهمية وجود نساء في مجالس إدارة الشركات لدعم هذا التوجه بنسبة لا تقل عن 30%.  - ويعالج الالتزام الثالث تحسين الخدمات العامة من خلال توفير البيانات الإحصائية الشفافة: يعتبر توفير البيانات المحدثة من أهم التحديات التي تواجه تحليل واقع المرأة والفتاة في الأردن، والتي تؤثر على قدرة الجهات المختلفة، الرسمية وغير الرسمية، على التخطيط والتنفيذ الفاعل. وبالتالي يأتي هذا الالتزام استجابة لضرورة تحسين البيانات والاحصاءات والتحليلات لمعالجة البيانات الموجودة داخل الاحصاءات بطريقة احصائية تخدم بشكل أفضل أغراض وقضايا المساواة بين الجنسين، ومستجيبة للنوع الاجتماعي ومصنفة لتشمل مواضيع جديدة ومؤشرات تتقاطع مع أهداف التنمية المستدامة. | الالتزام الأول  - يمهد النظام الطريق أمام الحكومة الأردنية لاتخاذ قرارات إستراتيجية حول كيفية تخصيص الأموال وكيفية تعديل توجهها وتحديد أولوياتها، وتجنب هدر الموارد المالية من خلال تجنب تكرار العمل على نفس المحاور، ما يعزز من إدارة الموارد العامة.  - توفير المعلومات المتعلقة بأوجه صرف المنح الخارجية بما يضمن تحقيق الهدف المرجو ويعزز شفافية الية الصرف في القطاعات والمناطق الجغرافية والفئات المستهدفة وضمام تحقيق المساءلة من خلال الرقابة والرصد.  - إعادة توزيع الموازنات بطريقة مستجيبة للأولويات الوطنية وفقا للهدف الخامس من اهداف التنمية المستدامة.  - يضمن هذا الالتزام التنسيق بين الحكومة الاردنية والدول المانحة الشريكة، ويسهيل دور اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في مواءمة المشاريع مع الاستراتيجية الوطنية للمرأة (2020-2025). - يتيح هذا النظام بتوفير معلومات محدثة ومؤشرات حول برامج النوع الاجتماعي التي يلتزم بها وينفذها مانحون مختلفون في الدولة. - رصد مواطن الخلل والضعف والتحديات التي تعيق التنفيذ. والمساءلة العامة والوصول للمعلومات.   الالتزام الثاني  - يعزز المشاركة الاقتصادية للمرأة ويخفض من نسب البطالة.  - خلق مجتمعات أكثر أمانا من خلال خلق بيئة عمل آمنة وصديقة للأسرة. - يحسن الخدمات العامة ما يعزز من رفع نسبة مشاركة النساء في مواقع صنع القرار في القطاع الخاص، بما يسهم في تبني سياسات تراعى احتياجات كلا الجنسين.  الالتزام الثالث - يساهم في تعزيز القدرات الوطنية بتحسين الخدمات العامة من خلال تطوير إحصاءات وطنية شفافة ومحدثة باستمرار، وانتاج بيانات مصنفة حسب الجنس في العديد من القطاعات، وضمان الوصول إليها لدعم عملية صنع القرار المبني على البيانات الإحصائية الشفافة ما يعزز من قدرة الجهات المختلفة، الرسمية وغير الرسمية، على التخطيط السليم للسياسات والبرامج والمشاريع والتنفيذ الفاعل. | يتطلب تنفيذ الأنشطة المرتبطة بالالتزامات المقترحة ـتأمين الموارد المالية.  بالنسبة للالتزام الأول - التعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي لضمان تنفيذ الخطط التنفيذية المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن، لتسهيل دور اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في مواءمة المشاريع مع الاستراتيجية الوطنية للمرأة (2020-2025)، ورصد ومتابعة الصرف وفقا لأولويات الاستراتيجية. - تصميم نظام الرصد الوطني للمنح الخارجية بالتعاون مع برنامج المشرق المدعوم من البنك الدولي.  - ورشات ولقاءات لبناء التزام الجهات الدولية المانحة - بناء نظام تتبع للتمويل الدولي. بالنسبة للالتزام الثاني  من خلال دور وزارة الصناعة والتجارة في خلق بيئة تجارية تسهل العمل التجاري وممارسة الأعمال في أجواء أكثر أمنا من خلال استخدام التكنولوجيا  - وضع تعليمات تتضمن حوافز للشركات الملتزمة بتضمين أنظمتها الداخلية بنود توفر بيئة عمل آمنة للعمال خالية من العنف والتمييز المبني على أساس الجنس في جميع المجالات من الترقية والتدريب والمساواة في الاستخدام والمهنة والمساواة بالأجر لدى تساوي قيمة العمل وهكذا، وتعزيز هذا التوجه من خلال حوافز مختلفة من جوائز او الحصول على خدمات الشريك المتميز او الإعفاءات الضريبية وغيرها. - وكذلك دور وزارة العمل من خلال دورها الرقابي على تنفيذ التشريعات بالرقابة على خلق بيئة عمل صديقة للأسرة والرقابة على التطبيق السليم للقانون من خلال أنظمة التفتيش على الشركات الملتزمة بالحماية من العنف والتحرش بكافة أشكاله بالتعاون مع منظمة العمل الدولية واللجنة الوطنية للانصاف بالأجر.  - بناء شراكة بين القطاعين العام والخاص لخلق بيئة عمل آمنة للعاملين والعاملات.   بالنسبة للالتزام الثالث  تطوير الأنظمة والاجراءات اللازمة لإنتاج ونشر وتحليل البيانات المستجيبة للنوع الاجتماعي والمصنفة حسب الجنس، يتطلب: - تعزيز قدرة دائرة الاحصاءات العامة، (وباقي الجهات) ورفع قدرات كوادرها البشرية وتمكينهم لجمع البيانات الخاصة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بالإضافة لتحليل هذه البيانات، وتعزيز قدرة دائرة الاحصاءات العامة وجميع المؤسسات الحكومية على جمع بيانات مصنفة حسب الجنس، وانتاج بيانات حول أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالمساواة بين الجنسين والاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن، - وانشاء نظام خاص لنشر بيانات النوع الاجتماعي وتعزيز قدرات صناع القرار والسياسات العامة في المؤسسات الحكومية والوطنية على توظيف هذه البيانات في صنع القرار ورسم السياسيات. | - ترتبط هذه الالتزامات مع أهداف الاستراتيجية الوطنية للمرأة (2020-2025) والتي تتقاطع مع خطة عمل شراكة الحكومات الشفافة. - ومع خطة التمكين الاقتصادي للمرأة في الأردن 2019-2024 والتي أطلقت من قبل الحكومة الاردني لعام 2019. - ومع الوفاء بالتزامات الأردن الدولية والإقليمية والوطنية من خلال مصادقته على الاتفاقيات الدولية المعنية بتعزيز حقوق الانسان من اتفاقية CEDAW والعهدين الدوليين واتفاقيات حقوق الطفل وحقوق ذوي الإعاقة واهداف التنمية المستدامة SDGs والميثاق العربي ورؤية الأردن 2025 والخطة الوطنية لتنفيذ القرار الصادر عن مجلس الأمن الدولي 1325 وغيرها. |
| 33 | جمعية الشمعة الخيرية/ الاغوار الشمالية | تحسين الخدمات العامة | تحسين مستوى العاملات في القطاع الزراعي | استحداث مضلة مؤسسية تحمي حقوق العاملات في المزارع و تأمنهن | عند وجود مضلة تحمي العاملات في القطاع الوراعي سيشجع لسيدات الاخريات على العمل في القطاع الزراعي و تقلل من البطالة وتساعدهن على التمكين الاقتصادي | يرتبط بشكل كل حيث سيكون المؤسسات الحكومية هي التي ستتبنى المقترح | ورشات عمل | المافظة و تفقعيل دور المرأة |
| **مجموعة من المؤسسات** | | | | | | | | |
| 33 | الاتحاد النوعي للخدمات المجتمعية للواء الموقر- سيتم ارفاقها لاحقا/ عمان | تحسين الخدمات العامة، زيادة النزاهة العامة، ادارة الموارد العامة بطريقة أكثر فاعلية، خلق مجتمعات أكثر امانا، زيادة مسائلة الشركات من خلال اجراءات تتعلق بمسؤولية الشركات | عدم ثقة المؤسسات الأهلية بالحكومية | زيادة الانفتاح مع المؤسسات.. والشفافية.. والعدالة | يساهم من خلال.. اختيار ومساهمة المجتمع المدني في صنع القرارات وإعداد الخطط | هو فقط بصدق نوايا الحكومة مع المجتمعات المحلية | 1. مشاركة أكثر مع المجتمعات 2. الجدية في التعامل مع المشاكل. 3. رفع وعي المتلقي من الخدمات الحكومية. 4. مقابلة المسؤلين | لا اعلم |
| 43 | الائتلاف الأردني للتعليم-شبكة أنهر- مؤسسة رنين- جميعة خريجي جامعة بيروت العربية - الإتحاد النسائي الأردني فرع عمان/ عمان | ادارة الموارد العامة بطريقة أكثر فاعلية | زيادة التمويل التعليم والانصاف في التوزيع وخصوصا في ظل جائحة كورونا في المناطق الفقيرة والمهمشة | متابعة وزارة التربية والتعليم لتحليل ميزانيتها وتوزيع بنود الميزانية لتخدم المناطق المهمشة وتقديم المساعدة للطلبة للوصول الى التعليم في زمن الكورونا.  التربية والتعليم كصالح مشترك:  إن الاعتراف بأن مبدأ التربية والتعليم صالح عام فإن الحاجة إلى المشاركة والشفافية والمساءلة أصبحت ضرورة في مجتمعاتنا، وبفضل توسع انتشار النفاذ إلى المعارف عن طريق التعليم النظامي والتكنولوجيات الرقمية كليهما هذا الانتشار بدوره يحدث طلباً متنامياً على إبداء الرأي في الشؤون العامة وعلى التغيير في أساليب الحوكمة المحلية، ويتزايد الطلب الشعبي على المساءلة والإنصاف والمساواة ويبرز اهتمام أكبر للأفراد والجماعات بلعب دوراً أكبر في إدارة الشؤون العامة على المستوى المحلي، فتضطلع به الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة سواء كانت منظمات مجتمع مدني و نقابات وتحرك لأصحاب المصلحة على أخذ دور للشراكة في رسم سياسة التربية والتعليم لما لهم من مصلحة في بناء مجتمعات معرفية شاملة لمواجهة تحديات التعليم في الأردن فقد أظهرت أخر التقديرات المتاحة في عام 2010 أن 14% من السكان تحت خط الفقر وعلى المدى الطويل ينعكس بدوره على التعليم إذ يقلل احتمال حضور الأطفال من الأسر الفقيرة نتيجة عبء التكاليف. كما أظهرت الأرقام انخفاض نسبة الالتحاق للذكور والإناث بمرحلة ما قيل التعليم المدرسي، ضعف المتابعة والتقييم والمساءلة لمرحلة رياض الأطفال الاكتظاظ في المدارس والمدارس بحاجة الى صيانة عدم توافر وحدات تشخيص للتعليم الدامج، المعلمين بحاجة الى استخدام المنهجية التشاركية في التعليم والتدريب على استخدام التكنولوجيا في التعليم. | "يقوم عملناعلى التأكيدعلى أن التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان ويجب تحليل الأتجاهات في تمويل التعليم الحكومي والإنفاق من خلال هذه العدسة  - متاحاً التعليم مجاني وتموله الحكومة وتوفر بنية تحتية ملائمة تعمل على تدريب المعلمين لتمكينهم من تأدية خدمة التعليم.  - وميسراً بأن يكون النظام التعليمي غير تميزي ومتاح للجميع ويتم اتخاذ خطوات إيجابية ليشمل الأكثر تهميشاً.  - ومقبولاً بأن يكون محتوى ومضمون التعليم ذا مغزى وغير تميزي ومناسباً ثقافياَ وذا نوعية جدية وأن تكون المدرسة نفسها آمنة وأن يكون المعلمين مهنيين ومحترفون.  - قابلاً للتكيف يتطور التعليم وفقاً للإحتياجات المتغيرة للمجتمع والمساهمة في التصدس لتحديات عدم المساواة الصعبة للتمييز على أساس الجنس أو اللون أو مكان الولادة.  - ضمان الشفافية والمساءلة ضمن نظام ضريبي عادل لتمويل التعليم وتحديد أولويات الميزانية ورصد لإنفاق للوصول إلى المهمشين في المجتمع لضمان جودة التعليم | تضمنت وزارة التربية والتعليم في استراتيجيتها للاعوام 2019-2022 ، تحليلا للجوانـب الرئيسـة لواقـع التعليـم العـام وتحدياتـه فـي المملكـة الأردنيـة الهاشـمية، ومؤشـرات التعليـم، وجـودة تقديـم التعليـم وإدارتـه، وتكلفـة نظـام التعليـم وتمويلـه. وتحت البند السابع المتعلق بجودة نظام التعليم، تحدد الوزارة مجموعــة مــن المعاييــر واإلجــراءات والقــرارات بهــدف تحســين البيئــة التعليمية منها المسائلة والمشاركة المجتمعية (ص. 29). والتي تهدف الى إقامــة شــراكة حقيقيــة بيــن المــدارس والمجتمــع المحلــي، وقــد شــكلت وزارة التربيــة والتعليــم مجالــس التطويــر التربويـة علـى مسـتوى شـبكات المـدارس وعلـى مسـتوى مديريـات التربيـة والتعليـم؛ إذ يتـرأس هـذه المجالـس أحـد أعضـاء المجتمـع المحلـي، وتقـوم هـذه المجالـس بإعـداد الخطـط التطويريـة وتنفيذهـا مـن أجـل تحسـين أداء المدرسـة. وتهـدف هـذه المجالـس إلـى دعـم ُّ التحـول نحـو الالمركزيـة فـي إدارة عمليتـي التعلـم والتعليـم، وإشـراك المجتمـع المحلـي فـي دعـم أداء المـدارس الحكوميـة وتقييمـه، ً وتقـوم أيضـا بدراسـة االحتياجـات المشـتركة للمـدارس فـي الشـبكة، وتحديـد المجـاالت ذات األولويـة، كنتائـج تحصيـل الطلبـة وسـلوكهم والعنـف المدرسـي، ودمـج الطلبـة ذوي الأعاقـة ومشـكلات البنيـة التحتيـة والتنميـة المهنيـة، ومـا إلـى ذلـك، وتقديمهـا لفريـق التطويـر فــي المديريــة. وتعمــل المديريــات علــى تلبيــة احتياجــات شــبكات المــدارس، بمــا فــي ذلــك تطويــر الشــراكات مــع القطــاع الخــاص والمؤسسـات األخـرى فـي المجتمـع؛ للحصـول علـی دعمھـا ومسـاعدتھا فـي تنفيـذ الخطـط التطويريـة للمدرسـة وفـق القوانيـن واللوائـح المعمـول بھـا. | "1. تشكيل لجان محلية من خلال التعاون مع شركاء محليين من منظمات المجتمع المدني تتضمن أولياء امور الطلبة في ثلاثة مجتمعات مقترحة ، هي عمان الشرقية، الطفيلة و المفرق  2. تدريب اللجان المجتمعية على منهجيات كسب التأييد التي تستند الى منهجية التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان  3. تصميم حملات كسب التأييد والخروج بخطة عمل مبينة على الاحتياجات يتم مناقشتها على مستوى مديرية التربية والتعليم والمدارس المعنية.  4. تصميم وتنفيذ حملة توعية تسلط الضوء على رصد وتوثيق ومشاركة نتاجات الحملات من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. مما يتيح ايجاد مجتمع إلكتروني و إجراء حوارات إلكترونية بين النشطاء في مجال حقوق الإنسان وتبادل خبراتهم وطرح أسئلة وتحديات يواجهونها للنقاش. تتضمن الحملة ايضا انتاج فيديو قصير حول تجربة اللجان وأولويات التعليم في مناطقهم.  " | يلتزم الإئتلاف الأردني بالدفاع عن الحق في التعليم بإعتباره حقاً من حقوق الإنسان أكد عليه الدستور وجرى تفصيله في عشرات من الصكوك الدولية أهما ما نص عليه العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية فقد خصص العهد المادتين 13و14 وتفسير المادة 13 الأبعد مدى والأكثر شمولاً بشأن الحق في التعليم في القانون الدولي لحقوق الإنسان |
| 35 | مؤسسة ابداع البلقاء للتدريب- جمعية بيوضه التعاونية الزراعية/ البلقاء | تحسين الخدمات العامة، زيادة النزاهة العامة، ادارة الموارد العامة بطريقة أكثر فاعلية، خلق مجتمعات أكثر امانا، زيادة مسائلة الشركات من خلال اجراءات تتعلق بمسؤولية الشركات | مشروع التحريج الوطني، محافظة البلقاء بلدية العارضة الجديدة كمنطقه هامة بيئيا تخلق آلاف فرص العمل | ادارة مشروع تحريج المحافظات من خلال البلديات والمؤسسات المحلية الشريكة لخلق فرص عمل محلية مناسبة لكل منطقه. مؤسسة ابداع البلقاء وبلدية العارضة الجديدة نموذجاً. | خلق فرص عمل. تكيف مناخي. انجاح الخطة الوطنية للتحريج. الابتكار الاخضر. قابل للقياس | قابل للقياس. وقياس الاثر واحتساب ساعات العمل للافراد والمشاركة الشعبية | تقسيم منطقة العمل وتوزيع حصص إشراك المجتمع المحليه حسب مساحات | التكيف المناخي. COP26. اعلان الامم المتحدك لاستعادك التنوع الخيوي. ادماج اللاجئين بالمجتمع وخلق مجتمعات آمنه من خلال انشطة زراعية تحريج |
| 36 | تحالف راصد - / عمان | تحسين الخدمات العامة، زيادة النزاهة العامة، ادارة الموارد العامة بطريقة أكثر فاعلية، خلق مجتمعات أكثر امانا | تجاوز نقاط الضعف وتعزيز الاستقلالية الخاصة بالهيئة المستقلة للانتخابات | تعديل قانون الهيئة المستقلة للانتخابات | سيعزز من إستقلالية الهيئة | سيعزز من معايير المسألة العامة والمشاركة الشعبية | "1. تعديل قانون الانتخابات وخاصة المادة الخاصة بتعيين رؤساء واعضاء لجان مراقبة الانتخابات بحيث يتم اختيارهم من قبل الهيئة المستقلة للانتخابات .  2.ان ينص القانون على إنشاء محكمة خاصة بالانتخابات مع مدعي عام خاص بالانتخابات بحيث تتشكل قبل شهر من موعد الانتخابات وتنتهي فترة عملهم بعد ثلاث شهور من موعد الانتخابات ،على ان تكون اليات ومعايير اختيار القضاة محددة ومعلنة بكل شفافية ولمدة زمنية معينة | الاردن ملتزم بتقديم والاشراف على عقد انتخابات شفافة و مستقلة مع ضمان حق الترشيح والانتخاب للجميع وكافحة اي سبل للفساد في العملية الانتخابية . |
| 37 | نحن نشارك لتنمية المجتمع المدني (تحالف مشاركة) | تحسين الخدمات العامة، زيادة النزاهة العامة، خلق مجتمعات أكثر امانا | ضعف في قانون الانتخابات لإفراز اشخاص حزبين أو سياسيين لتمثيل العادل للمواطن الاردني في مجلس النواب، بالإضافة النظام الانتخابي المناسب لتطبيقه في الأردن من بين الانظمة الانتخابية المعمول بها في العالم، وقبل الدخول إلى اختيار النظام الانتخابي المناسب، ربما كان الأجدر ان يتوجه الأردن الى تطبيق المعايير الدولية في وضع النظام الانتخابي، الذي يوفر العدالة والمساواة في التمثيل لكل مواطن أردني يتمتع بالجنسية الاردنية بغض النظر عن دينه، أو لونه او أصله، ودون تمييز لغوي او جهوي او إقليمي. | • تعديل قانون الانتخاب الاردني.  1. . تقليص عدد أعضاء المجلس من 130 عضو الى 80 عضو.  2. تكون القوائم مفتوحة على مستوى المملكة (قائمة وطن).  3. زيادة عدد مقاعد الكوتا النسائية الى 15% نسبة الى عدد سكان المملكة الاردنية الهاشمية وتقسم المجلس 40 مقعد للأحزاب السياسية و40 مقعد للكتل السياسية، حيث لا يوجد للأشخاص على مستوى فردي.  4. تعديل الاجراءات في تشكيل الحكومات بناءا على اعلى نسبة للأصوات الحزب الفائز بالشراكة مع الكتل السياسية. | سيعمل تعديل قانون الانتخاب في الاردن على زيادة المشاركة السياسية للمواطنين .  وزيادة مساحة الحوار المجتمعي على المستوى الوطني . | وجهتنا لإقامة قانون انتخاب عصري حديث يقوم على مبدأ المسائلة والمكاشفة والشفافية والمواطنة مبدأ تكافؤ الفرص وسيادة القانون، | "• عقد جلسات حوارية بين الجهات الوطنية والامناء العامين للاحزاب السياسية في المملكة بشكل مكثف.  • عقد 3 جلسات مركزة مع أعضاء المجالس الوطنية والامناء العامين للاحزاب السياسية لتحسين قانون الاداره المحلية وقانوني الانتخاب والاحزاب السياسية .  • الخروج بتوصيات واوراق سياسية تنص على تعديلات دستورية تخص قانون الانتخابات و تساعد مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز دورهم كسلطة رابعة وان يكون لهم الدور الحقيقي في عملية الاصلاح السياسي .  " | " 2021 اللجنة الملكية للاصلاح |
| 38 | نحن نشارك لتنمية المجتمع المدني (تحالف مشاركة) | تحسين الخدمات العامة، زيادة النزاهة العامة، خلق مجتمعات أكثر امانا | عدم وجود احزاب وطنية وصعوبة اخراج قيادات حزبية فعالة في المجتمع تمتلك برامج عمل حقيقية تساهم في عملية الاصلاح السياسي واستنادا الى مقولة جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم "انطلاقا من حرصنا على تراثنا، وإيماننا بضرورة التطوير المستمر لتعزيز المشاركة السياسية وزيادة مشاركة الأحزاب والشباب في البرلمان، لا بد من النظر بالقوانين الناظمة للحياة السياسية، كقانون الانتخاب وقانون الأحزاب وقانون الإدارة المحلية، والسعي المستمر لمواصلة مسيرة التنمية السياسية"، وأضاف أن "هدفنا منذ سنوات طويلة هو الوصول إلى حياة حزبية برامجية راسخة، تمثل فكر الأردنيين وانتماءاتهم، وتحمل همومهم وقضاياهم الوطنية الجامعة، وتعمل من أجل تحقيق تطلعاتهم عبر إيصال صوتها وممثليها إلى قبة البرلمان" بالإضافة الى سهولة الاجراءات المتبعة لإنشاء حزب سياسي مما أدى الى وجود عدد كبير لدينا في الاردن تحت مظلة الاحزاب السياسية بالرغم من تشابه الافكار والايدولوجيات لكثير من هذه الاحزاب ولكن سهولة تلك الاجراءات والقوانين اصبحت القضية متجهة نحو شخصنة الحزب . | • تعديل قانون الاحزاب الاردني:  1. دمج الاحزاب ذات البرامج المتشابهة وتقليل عدد التيارات الى (يمين ووسط ويسار).  2. وضع معايير وشروط لإنشاء احزاب سياسية لمنع تكرار البرامج الحزبية في الاردن.  3. بالإضافة لوضع شروط لمؤسس الحزب- أمين عام الحزب (المؤهل العلمي). | "تجميع وصياغة الاحتياجات والتحديات التي يعبر عنها المواطنون  القيام بنشاطات اجتماعية وتثقيف الناخبين والمواطنين بشكل عام حول النظام السياسي والانتخابي وتشكيل القيم السياسية العامة  موازنة المتطلبات والتطلعات المتناقضة وتحويلها إلى سياسات عامة  تحريك وتفعيل المواطنين للمشاركة في القرارات السياسية وتحويل آرائهم إلى خيارات سياسية واقعية  إيجاد قنوات لنقل الرأي العام من المواطنين إلى الحكومة | "وتتمثل هذه المعايير بما يلي:  1. الشفافية المالية: من خلال نشر الموازنة العامة في وقتها هو المعيار الأساسي الذي يساعد على المحاسبة والمساءلة، ووجود نظام موازنة مفتوح وشفاف.  2. حق الحصول على المعلومات: من خلال وجود قانون يسمح بحق العامة بالحصول على المعلومات، والبيانات الحكومية ويمثل جوهر الحكومات الشفافة والحرة.  3. الإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بكبار الموظفين وأعضاء المجالس المنتخبة: من خلال وجود قواعد تفرض على الموظفين الحكوميين، وأعضاء المجالس المنتخبة وذوي المناصب العليا الإفصاح عن دخلهم وأرصدتهم المالية يشكل عنصراً أساسياً لمكافحة الفساد، والحكومات الخاضعة للمساءلة.  4. تمكين المواطنين: من خلال شراكة الحكومات الشفافة تتطلب مشاركة وتفاعل المواطنين في صنع السياسات، وحماية الحريات العامة  5. الوصول إلى حياة حزبية برامجية راسخة، تمثل فكر الأردنيين وانتماءاتهم وتعمل من أجل تحقيق تطلعاتهم عبر إيصال صوتها وممثليها إلى قبة البرلمان" | "• عقد جلسات حوارية بين الجهات الوطنية والامناء العامين للاحزاب السياسية في المملكة بشكل مكثف.  • عقد 3 جلسات مركزة مع أعضاء المجالس الوطنية والامناء العامين للاحزاب السياسية لتحسين قانون الاداره المحلية وقانوني الانتخاب والاحزاب السياسية .  • الخروج بتوصيات واوراق سياسية تنص على تعديلات دستورية تخص قانون الانتخابات و تساعد مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز دورهم كسلطة رابعة وان يكون لهم الدور الحقيقي في عملية الاصلاح السياسي ." | اللجنة الملكية للاصلاح 2021 |
| 39 | تحالف مشاركة - مركز الحياة راصد | تحسين الخدمات العامة, ادارة الموارد العامة بطريقة اكثر فاعلية, خلق مجتمعات اكثر امانا, زيادة مسائلة الشركات من خلال اجراءات تتعلق بمسؤولية الشركات | ضعف التنسيق بين القطاع العام والخاص | تعزيز التنسيق والشراكة بين القطاع الخاص والعام ضمن منهجية تساهم في تأطير ومأسسة الشراكة. | بعد تأثير جائحة كورونا أصبح لزاماً على كافة المؤسسات الوطنية بشقيها الخاص والعام أن تؤطر علاقاتها وتوجهها نحو التعاون والتنسيق والشراكة لتطوير الخدمات العامة والمساهمة في حل التحديات التي نتجت، كما يساهم هذا الالتزام في رفع وتيرة ديناميكيات الحلول وجعلها أكثر انسجاماً مع التطلعات الوطنية. | طبيعة هذا الالتزام تحتم على القطاع العام والخاص الارتكاز على مبادئ ومعايير الحكومة الشفافة إذ لا بد من تفعيل المساءلة العامة وترسيخها كنهج يتم الارتكاز عليه في تصويب الأخطاء وتجويد الأداء واستقبال المقترحات البناءة، كما أن تطوير عملية الشراكة بين القطاع العام والخاص يتيح معلومات للمواطنين بشكل أكبر لا سيما وأن القطاع الخاص قادر على مشاركة المعلومات مع مختلف القطاعات وأصحاب المصلحة وكذلك القطاع العام الذي يصبح لزاماًِ عليه إذا ما تم تطوير عملية التنسيق أن يقدم كافة المعلومات وإيصالها بطريقة فعّالة لكافة أصحاب المصلحة، أيضاً مما لا شك فيه أن وجود القطاع الخاص يحقق معيار المشاركة الشعبية وذلك لتنوع ديمغرافيا القطاع الخاص وسهولة تماسه مع المواطنين بشكل مباشر وهذا بحد ذاته يساهم في تعزيز مشاركة الشعب في عملية صنع القرار، وأخيراً ان معيار الانفتاح على التكنولوجيا والابتكار خصوصاً بعد تأثير جائحة كورونا أصبح أولوية لكافة القطاعات وإذا ما تمت عملية التنسيق وفق الضوابط والأطر العملية والمنهجية فإن ذلك يتطلب مزيداً من الاستخدام للتكنولوجيا حاجة أكبر للريادة والابتكار. | "أولاً: ورشات عمل بين القطاع الخاص والعام ويمكن الارتكاز على مجموعة من الأسئلة التقييمية لمستوى العلاقة.  ثانياً: بناء دليل توجيهي للقطاع العام والخاص يمكن الارتكاز عليه في تأطير العلاقة.  ثالثاً: تحليل نقاط القوة والضعف في الأطر التشريعية الناظمة للعلاقة بين القطاع العام والخاص، وتقديم التوصيات من قبل أصحاب المصلحة ذاتهم.  رابعاً: وضع تعليمات للمؤسسات العامة توضح آليات العلاقة بين القطاع العام والخاص." | ارتكازاً على التعاقدات الدولية التي وقع عليها الاردن مع البنك الدولي والمؤسسات الدولية بهدف تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص يتوجب أن يتم ترجمة هذه التعاقدات وفقاً لتشريعات وآليات تنفيذية، كما أن الحكومة التزمت ضمت الالتزامات التي قدمتها أمام البرلمان وضمن تصريحاتها المتتالية بتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص. |
| 40 | نحن نشارك لتنمية المجتمع المدني (تحالف مشاركة ) | زيادة النزاهة العامة, خلق مجتمعات اكثر امانا | المجتمع المدني وما يتعلق بتعزيز الفضاء المدني وتعزيز البيئة الحاضنة واعادة النظر بالمنظومة الضريبية واعادة النظر بالقوانين التي تحد من عملها وديمومتها | استكمال للالتزام الاول من الخطة الوطنية الرابعة | اتاحة الفرصة لكل مؤسسات المجتمع المدني من ممارسة اعملها على مختلف القطاعات | الكثير من مؤسسات المجتمع المدني تهدف الى مساءلة ومراقبة العديد من المؤسسات الحكومية والمجالس المنتخبة وتعمل على تشجيع مشاركة المواطنين في صناعة القرار | "حصر القوانين التي تعيق عملها  عمل جلسات مركزة للخروج بحلول  عمل حملات كسب تاييد مع الجهات الحكومية والمعنيين  " | ليس متاح الان |